

أثر حجم الشركة على ممارسات إدارة الأرباح

دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية

د. عصام عبد المنعم إسماعيل(*)

ملخص البحث:

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر حجم الشركة على ممارسات إدارة الربحية في البيئة المصرية، مع دراسة أثر حجم مكتب المحاسبة وأثر معدل الرافعة المالية على إدارة الربحية كمتغيرات رقابية يمكن أن تؤثر على قوة هذه العلاقة. وقد شملت عينة البحث التقارير المالية لعدد ٣٠ شركة مقيدة في البورصة المصرية خلال الفترة من ٢٠٠٨ حتى ٢٠١٠، وتم قياس ممارسات إدارة الأرباح بتقدير المستحقات الاختيارية وفقا لنموذج جونز المعدل (Jones,1995).

وتوصلت الدراسة إلى أن معظم الشركات المصرية تمارس إدارة الأرباح وإن كان بمستوى منخفض، و أظهر التحليل أن كبر حجم الشركة يتناسب طرديا مع ممارسات إدارة الأرباح في شركات العينة. كما بينت نتائج الدراسة وجود تأثير ذو دلالة إحصائية لمعدل الرافعة المالية كمتغير رقابي على العلاقة بين حجم الشركة وإدارة الأرباح، كما بينت نتائج الدراسة وجود تأثير إيجابي لحجم مكتب المحاسبة على العلاقة بين حجم مكتب المحاسبة وإدارة الأرباح، حيث أن مكتب المحاسبة يحسن من قوة العلاقة لكنه ليس ذو دلالة إحصائية.

وبينت الدراسة الوصفية أن معظم الشركات المصرية لا تعتمد على مكاتب محاسبة كبيرة (٩٦,٧%) من عينة الدراسة، كما بينت أن درجة الرافعة المالية مرتفعة تصل إلى ٦٤,١% وهي نسبة كبيرة نسبياً.

الكلمات الدالة: إدارة الأرباح، حجم الشركة، الرافعة المالية، حجم أو مستوى مكتب المحاسبة.

(*) أستاذ مساعد بقسم المحاسبة - كلية التجارة - جامعة المنصورة .

١- الإطار النظري والدراسات السابقة:

يتناول الباحث في هذا الإطار عدة عناصر تشمل طبيعة المشكلة وهدف البحث وأهميته والدراسات السابقة .

١/١ - طبيعة المشكلة:

أدى وجود طرق وبدائل مختلفة للمعالجات المحاسبية إلى فتح الباب أمام الإدارة للتلاعب عند إعداد التقارير المالية لتظهرها بالصورة التي تريدها، فتتعمد إحداث تأثيرات ترغبها على سلوك متخذي القرارات، ويحدث ذلك من خلال ما أصبح يسمى الممارسات الإبداعية للمحاسبة (Creative Accounting Practices).

وتهدف معايير المحاسبة بصفة عامة إلى تحقيق سلامة وموضوعية القياس والعرض المحاسبي للمفردات المختلفة ، إلا أن المعايير تتيح مجالاً واسعاً للإدارة كي تختار من بين سياسات وطرق محاسبية بديلة ، وبالتالي يمكن استخدام أساليب مختلفة لإظهار نتائج الوحدة الاقتصادية ومركزها المالي بصورة مخالفة للواقع، فيتم إخفاء بعض الأنشطة أو تعديلها بما يلائم رغبات وأهواء الإدارة. ويمكن هذا المدى الواسع للاختيار الإدارة من إظهار نتائج أعمال مبالغ فيها لتحقيق أهداف مختلفة منها زيادة مكافآتها أو رفع القيمة السوقية لأسهم الشركة، وهذا من شأنه إلحاق الضرر بأصحاب المصالح الآخرين (Healy & Wahlen,1999; Schipper, 1989; Mulford & Comiskey,2005).

و عرف (Fudenberg & Tirole, 1995) إدارة الأرباح بأنها تمثل جهوداً مبذولة لتقليل التقلبات في الأرباح المعلنة من الشركة ، ويتفق ذلك مع تعريف (Belkaoui,2000) الذي ذكر بان إدارة الأرباح هي تسوية مقصودة للدخل المنشور بهدف الوصول إلى مستوى أو اتجاه مرغوب. كما عرفها (Ashari et al., 1994) بأنها أعمال اختيارية تقوم بها الإدارة للحد من التباين في الدخل من خلال استخدام أدوات محاسبية معينة.

وقد نالت إدارة الأرباح اهتماماً كبيراً من الباحثين المحاسبين في السنوات الأخيرة. واعتمدت بعض البحوث على المستحقات التقديرية (أو بشكل أكثر دقة المستحقات غير الطبيعية أو غير الاعتيادية) لدراسة إدارة الأرباح، حيث أن المستحقات غير الاعتيادية تعرف بأنها المستحقات الفعلية ناقصا المستحقات المتوقعة.

واستخدم بعض الباحثين نموذج جونز أو نموذج جونز المعدل، كما حاول بعض الباحثين تعديل نموذج جونز بأن يتم إدخال بيانات ربع سنوية بدلا من البيانات السنوية لتحقيق الدقة عند

استكشاف الشركات التي لديها ممارسات لإدارة الأرباح (Dechow et al., 1998; Barth et al., 2001; Kothari et al., 2005).

ووفقا للدراسات المختلفة التي اعتمدت على نموذج جونز المعدل بهدف تحديد المستحقات الاختيارية كمؤشر لقيام إدارة الشركة بممارسة إدارة الأرباح كان من الضروري البحث عن طبيعة العلاقة بين خصائص الشركات وممارسات إدارة الأرباح في البيئة المصرية.

وبالتالي تتمثل مشكلة البحث في دراسة ظاهرة إدارة الأرباح للشركات المقيدة في البورصة المصرية مع دراسة العلاقة بين هذه الظاهرة وحجم الشركة، واستخدام حجم مكتب المحاسبة ومعدل الرافعة المالية كمتغيرات رقابية أو معدلة Moderating لهذه العلاقة وبالتالي معرفة أثرهما على العلاقة بين حجم الشركة وإدارة الأرباح . لهذا يمكن صياغة مشكلة الدراسة في الأسئلة التالية:

- ما هي إدارة الأرباح من منظور محاسبي ؟

- هل هناك تأثير لخاصية حجم الشركة على ممارسات إدارة الأرباح في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية ؟

- هل تمارس الشركات المقيدة بالبورصة المصرية إدارة الأرباح؟

- هل يؤثر معدل الرافعة المالية و حجم مكتب المحاسبة على العلاقة بين حجم الشركة وإدارة الأرباح؟

١ / ٢ - أهداف وأهمية ودوافع الدراسة:

تتضح أهمية الدراسة من أهمية وخطورة ممارسات إدارة الأرباح على مستوى جودة المعلومات المحاسبية المنشورة وبالتالي على مصالح كافة الأطراف، فترك الحرية للإدارة لتتحرك بحريتها بين البدائل المحاسبية قد يدفعها لممارسات تصل إلى حد الغش fraud . فهي تحيد عن السلوك المنضبط للإدارة والتزامها بالعرض العادل والسليم للقوائم المالية، كما أنها تمثل تشويها للأرقام المحاسبية وتضر في المدى البعيد بمصالح معظم الأطراف. فأى تدخل من جانب الإدارة لاختيار أو تبديل طرق المعالجة المحاسبية بما يحقق مصالحها سيؤثر على العرض العادل ، والتمثيل الصادق ، لحقيقة نتيجة النشاط والمركز المالي، فأى ممارسة لإدارة الأرباح تعتبر غير مقبولة من كافة الأطراف ، وهذا من شأنه التأثير على أسعار الأسهم.

وتتبع أهمية ودوافع الدراسة من البحث في المحفزات التي قد تدفع بالإدارة لهذا السلوك الانتهازي. وتعرضت بحوث كثيرة كما أشار الباحث للعلاقة بين خصائص الشركات وإدارة الأرباح

اعتمدت على نماذج كمية أو وصفية بغرض استكشاف الشركات التي تمارس إدارة الإيراح، ومعرفة الخصائص والدوافع التي تدفع بالإدارة لسلوك هذه التصرفات الانتهازية التي تضلل حملة الأسهم. إلا أن هناك ندرة في البحوث العربية التي نهجت هذا المدخل في دراسة المشكلة. ولهذا يهدف الباحث من هذه الدراسة استكشاف أبعاد وطبيعة هذه العلاقة في البيئة المصرية.

وتهتم هذه الدراسة ببحث واختبار مدى تأثر الإدارة عند قيامها بممارسات إدارة الربحية بخصائص مثل حجم الشركة وكل من معدل الرافعة المالية وحجم مكتب المراجعة.

لهذا يمكن تحديد أهداف هذه الدراسة فيما يلي :

- التعرف على مدى انتشار ممارسات إدارة الربحية في الشركات المقيدة في البورصة المصرية .
- قياس أثر حجم الشركة على ممارسات إدارة الربحية بالتطبيق على الشركات المقيدة في البورصة المصرية.
- قياس أثر كل من حجم مكتب المحاسبة ومعدل الرافعة المالية على العلاقة بين حجم الشركة وإدارة الأرباح.

٣/١ - الدراسات السابقة:

تعددت الأبحاث التي تناولت موضوع إدارة الأرباح، وتباينت فيما بينها في المحددات والدوافع وطرق القياس وفي الخصائص التي لها تأثير على ممارسات الإدارة في هذا الخصوص.

لقد اهتمت كثير من الدراسات المتعلقة بإدارة الأرباح بالبحث عن دوافع هذه الممارسات، وأشارت هذه الدراسات إلى إن هذه الممارسات ترجع إلى دوافع تتعلق بالتوقعات عن أسعار الأسهم ، أى الرغبة في التأثير على الأسعار فى المدى القصير، كما قد ترجع إلى دوافع تعاقدية كعقود الإقراض أو الديون وعقود المكافآت أو الحوافز للإدارة ، أو ترجع لأسباب ترتبط بطبيعة الصناعة، فقد تتطلب الأنظمة المصرفية مثلا توافر متطلبات للملاءة المالية ، أو تتطلب الأنظمة في بعض المرافق الخدمية توافر اشتراطات معينة لممارسة النشاط . فهذه كلها تمثل دوافع للإدارة للقيام بممارسات لإدارة الأرباح. (Wayman, 2007; Kieso et al., 2001, Watts & Zimmerman, 1978; Sweeney, 1994; Guidry et al., 1999).

كما اهتمت دراسات أخرى (Ashari et al., 1994 ; Betty et. al.,2002) بالبحث عن أساليب إدارة الأرباح، فقد تناولت أساليب عديدة مثل سوء استخدام الأهمية النسبية Materiality

و الانتقال بين البدائل المحاسبية لتعجيل الإيرادات، فيتم تسجيل الدفعة الكاملة من الإيرادات رغم عدم اكتمالها، أو محاولة تأجيل المصروفات برسمة مصروفات إيراديه وتحميلها على عدد من السنوات التالية. كما قد يتم التلاعب في خطط التقاعد أو إدراج بعض الالتزامات أو المصاريف في بنود خارج الميزانية، كما قد تلجأ بعض إدارات الشركات إلى إدراج إيرادات أو مصروفات وهمية لتضخيم أو تدنية الأرباح أو الخسائر.

وفي دراسة عن أساليب إدارة الأرباح حدد البعض (Yoon et al., 2006) نوعية الأساليب التي تستخدمها إدارات الشركات المختلفة لإدارة أرباحها. وقد شملت الدراسة جميع الشركات الكورية المدرجة ضمن مؤشر البورصة الكورية. وتوصلت الدراسة إلى أن الشركات التي تميل أرباحها للارتفاع تستخدم الأرباح غير النقدية لإدارة أرباحها، أما الشركات التي تميل أرباحها للتناقص فتستخدم المصاريف غير النقدية مثل الديون المعدومة وخسائر تقادم الأصول.

وقام (المومني، ٢٠٠٦) بتحليل وتقييم ممارسات الإدارة في استغلال المرونة المتاحة بالمعايير المحاسبية لإدارة الأرباح في كافة قطاعات الاقتصاد، واستخدم الباحث نموذج جونز المعدل لقياس مدى استغلال الإدارة للمرونة المتاحة في المعايير المحاسبية، وقد شملت الدراسة ٧٠ شركة مدرجة في بورصة عمان، شملت كافة القطاعات في الفترة من ١٩٩٧-٢٠٠٣، ولاختبار فروض الدراسة اعتمد الباحث على عدة أساليب إحصائية كأسلوب الانحدار المتعدد واختبار T واختبار تحليل التباين الأحادي والثلاثي واختبار Tukey & Scheffe للمقارنات المتعددة بالإضافة إلى الأساليب الإحصائية الوصفية.

وقد تبين من نتائج الدراسة أن غالبية الشركات المساهمة المدرجة في بورصة عمان تقوم باستغلال المرونة المتاحة في المعايير المحاسبية لممارسة إدارة الأرباح، وأن قطاع البنوك هو الأكثر استخداماً لإدارة الأرباح، وأن قطاع التأمين هو الأقل استخداماً. كما بينت الدراسة وجود علاقة طردية بين ربحية الشركة وإدارة الأرباح في جميع القطاعات عدا قطاع البنوك، ووجود علاقة طردية بين حجم الأصول وإدارة الأرباح في قطاع الصناعة والخدمات بينما كانت عكسية في قطاع البنوك

كما استهدفت دراسة (Leuz et al., 2003) اختبار العلاقة بين الحماية القانونية للمستثمر الخارجي وإدارة الأرباح، وقد افترض الباحثون أن الإدارة تحاول تخفيض حماية المستثمرين، فوجود حماية قوية للمستثمرين تحد من قدرة الإدارة في الحصول على منافع الرقابة وهذا يؤدي إلى تقليل قدرتها على توجيه أداء الشركة. وقد اعتمدت الدراسة على بيانات محاسبية عن ٣١ شركة

للفترة (١٩٩٠-١٩٩٩). وتم تطوير مؤشر لقياس إدارة الأرباح يقوم بقياس معكوس إدارة الأرباح، أي أن زيادة قيمة المؤشر تدل على انخفاض مستوى إدارة الأرباح. ويعتمد على إيجاد متوسط الانحراف المعياري للدخل التشغيلي والانحراف المعياري للتدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية. وكذلك متوسط معامل الارتباط بين تغير المستحقات الكلية وتغير التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية. وقد خلصت الدراسة إلى أن إدارة الأرباح تؤثر بشكل سلبي على حقوق الأقلية من المساهمين.

وفى دراسات أخرى يعتقد المحللون الماليون أن التدفق النقدي التشغيلي يشير إلى قدرة الشركة على إحداث تدفقات نقدية موجبة، كما يرون أن التدفق النقدي التشغيلي إضافة إلى فرص الاستثمار فى الأصول الثابتة وإنتهاز الفرص الاستثمارية يجب أن تتوافق مع مستويات توزيع الأرباح على المساهمين وزيادة رضاهم (Bhundia, 2012). كما أن المديرين بمعرفتهم الأكبر عن الشركة يتوقع قيامهم - من ناحية أخرى - بتقديم معلومات مبالغ فيها عن ربحية الشركة لإظهارها فى مكانه أفضل، لأسباب أخرى قد ترتبط بمكافآتهم أو بالحفاظ على كيان الشركة واستمرارها (Demerjian, Lev & MeVay, 2006; Qiang&Terry,2005)

ومن أهم الدراسات التي اهتمت بصياغة نموذج لاستكشاف الشركات التي يحدث بها ممارسات إدارة الأرباح دراسة Jones عام ١٩٩١ التي توصل فيها إلى بناء نموذج لقياس إدارة الأرباح والممارسات الاحتياالية التي تنطوي عليها ، وقد تم تطوير هذا النموذج من قبل (Dechow, et al., 1995) للبحث عن المحددات التي يمكن استخدامها للحد من ممارسات إدارة الأرباح ومعرفة أثرها على المركز المالي للشركة (Jones,1991؛ حمدان، ٢٠١٠).

ويعتمد نموذج جونز المعدل، فى طبيعة صياغته، على التفرقة بين الاستحقاقات الطبيعية، أو العادية ، والاستحقاقات غير العادية . حيث تتشكل الأرباح المحاسبية - فى الجزء الأكبر منها - من أرباح تعتمد على تسوية استحقاقات محاسبية تشمل نوعين من المستحقات : الأولى تسوية مستحقات عادية أو طبيعية لا تخضع لسيطرة الإدارة ، أى مستحقات إلزامية ناتجة عن النشاط التشغيلي المعتاد للمنشأة، والثانية تمثل تسويات لمستحقات غير طبيعية أى اختيارية ناتجة عن تدخل الإدارة فى عمليات القياس المحاسبي بقصد التأثير العمدى على نتائج القياس، للتأثير على قرارات مستخدمي المعلومات المحاسبية، ويحدث ذلك لأغراض مختلفة منها تلبية شروط عقود الدين أو تحقيق استفادة أكبر من مكافآت الإدارة، أو تنفيذاً لمتطلبات تنظيمات الصناعة ، أو التخفيف من العبء الضريبي (Beneish, Healy &Wahlen,1999; Michael, 2011; Dechow et al., 1991; Kotheri et al., 2002).

وتفسر ممارسات إدارة الأرباح نتيجة أي تغير في اتساق المستحقات كفرق بين إيرادات السنة الحالية والسابقة وتوازن الأصول الثابتة . ومن أهم الإضافات التي قدمها نموذج جونز المعدل خروجه على فرضية ثبات المستحقات غير الاختيارية (العادية) فقد تم تطوير نموذج انحدار يستخدم في تقدير هذه المستحقات بعد ضبط تأثير العوامل الاقتصادية المختلفة باستخدام التغير في الإيرادات وحجم الأصول الثابتة ضمن نموذج التقدير. (Dechow et al., 1995)

كما ظهرت نماذج أخرى لقياس المستحقات الاختيارية ، باعتبارها الأداة التي تتبعها الإدارة للقيام بممارسات إدارة الأرباح. فظهرت طريقة المستحقات المحددة التي تعتمد على بنود محددة لقياس المستحقات الاختيارية، أي تلك التي يمكن أن تظهر في تصرفات الإدارة تجاه حسابات وبنود محددة.

ويرجع اختيار هذه الحسابات إلى أنها تعتمد بشكل كبير على تقديرات الإدارة، حيث أنها تتيح للإدارة الاختيار بين عدة بدائل محاسبية مثل الإهلاك وتكوين مخصصات الديون المشكوك فيها. و كشفت بعض الدراسات عن علاقة بين مقدار التحكم في أرصدة هذه الحسابات ومستويات الزيادة في الأرباح وخاصة قرب موعد إصدار أسهم جديدة، ومن هذه الدراسات دراسة (Beneish, 1999) التي طورت نموذج يقيس بعض بنود المستحقات الاختيارية منها مؤشر نسبة إجمالي هامش المساهمة ومتوسط فترة التحصيل التي تقيس مدى ثبات السياسة الائتمانية للشركة ومؤشر جودة الأصول ومؤشر معدل الإهلاك .

إلا أن نموذج جونز كان الأكثر استخداماً من جانب الباحثين . فقد توالت الدراسات التي استخدمت نموذج جونز، ومن هذه الدراسات دراسة (Biao, et al., 2002) والتي أجريت على عينة من ١١٠ شركة . واستخدم فيها نموذج جونز لتحديد المستحقات الاختيارية بهدف استكشاف الشركات التي تمارس إدارة الأرباح . وقد بينت نتائج الدراسة أن هناك ارتباطاً كبيراً بين تكوين وأعمال لجان المراجعة وعدد مرات اجتماعاتها وممارسات إدارة الأرباح.

وكذلك دراسة (Savov, 2006) التي قام فيها باستخدام نموذج جونز المعدل لقياس المستحقات الاختيارية واختار عينة شملت ٨٤٤ من الشركات الألمانية عن السنوات من ٢٠٠٣ إلى ٢٠٠٨ ، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين توزيعات الأرباح النقدية وإدارة الأرباح وتوزيعات الأرباح النقدية، ووجود علاقة طردية بين حجم الاستثمارات وإدارة الأرباح.

كما أجريت دراسة بواسطة (Oriole et. al., 2003) باستخدام نموذج جونز المعدل . وقد أجريت الدراسة على عينة مختارة من الشركات المساهمة المقيدة في البورصة الأسبانية ، وقد اعتمد البحث على بعض المؤشرات للدلالة على ممارسة كل شركة لإدارة الأرباح مثل تغير السياسة المحاسبية من سنة لأخرى أو وجود تحفظات في تقارير المراجع. وخلصت الدراسة إلى أن ٢٠٪ من عينة الدراسة تلقت تقارير متحفظة من المراجعين، وأن سبب ذلك يرجع إلى تعمد إدارات هذه الشركات التأثير على أرقام الإيرادات بالقوائم المالية أو عدم الاحتفاظ بمخصصات واحتياطات كافية.

ويلاحظ الباحث تزايد عدد الدراسات التي تهدف لدراسة العلاقة بين خصائص الشركة و ممارسات إدارة الربحية، لاستكشاف أهم محددات إدارة الربحية كحجم الشركة واتجاهات الربحية والسيولة وتقلبات التدفقات النقدية ومعدل الرافعة المالية وغيرها من المتغيرات.

ومن هذه الدراسات دراسة (Al Fayoumi et al., 2010) والتي استخدم فيها أيضا نموذج جونز المعدل، وقد شملت عينة الدراسة عدد ٣٩ شركة من الشركات المساهمة الصناعية الأردنية ، وكان من نتائج هذه الدراسة وجود علاقة إيجابية بين بعض خصائص الشركة كالملكية المؤسسية ونمو الشركة وحجمها وإدارة الأرباح .

ويرى (Ujah & Brusa, 2011) أن المديرين يريدون إظهار صورة جيدة عن الشركة من خلال ممارساتهم لإدارة الأرباح بغض النظر عن مستوى مخاطر الاستثمار . كما يشير بعض الباحثين (Asif, Aasia, Rasool, Waqas & Kamal, Yasir, 2011; Dechow et al., 1996). إلى أن المستثمرين يفضلون الاستثمار في الشركات التي لديها اتجاه ربحية ثابت ومستقر ، فكلما زادت تقلبات التدفقات النقدية خلال الفترات المحاسبية المختلفة كلما شعر المساهمون وجماعات المصالح الأخرى بمخاطر أعلى . ولهذا تلجأ الإدارة ، لكي تحصل على ثقة المستثمرين الحاليين والمحتملين ، إلى ممارسات إدارة الربحية ، بهدف خفض التقلبات الدورية للربح بصفة عامة لكي تتوافق الأرباح مع توقعات مستخدمي المعلومات المحاسبية (Barton & Simko, 2002).

وفي دراسة عن تأثير تقلبات التدفقات النقدية والرافعة المالية على إدارة الأرباح أكد Nia et (2011; Ujah & Brusa, 2005; al.) على أن تقلب التدفقات النقدية التشغيلية له تأثير إيجابي كبير على إدارة الأرباح في عينة من الشركات المسجلة في بورصة طهران، كما أكدت الدراسات على أن علاقة الرافعة المالية مع إدارة الأرباح تعتبر سلبية ولها تأثير عكسي. بخلاف

دراسة (Baik et al., 2007) التي خلصت إلى عدم وجود علاقة ذات مغزى بين معدل الرافعة المالية وإدارة الأرباح.

وفى دراسة أخرى عن محددات إدارة الأرباح اهتم (Ujah&Brusa,2011) بالبحث في العلاقة بين التدفقات النقدية والرافعة المالية وإدارة الأرباح ، وقد استخدم الباحثان نموذج جونز المعدل لاستكشاف الشركات التي لديها ممارسات لإدارة الأرباح. وخلصت الدراسة إلى أنه توجد علاقة إيجابية بين تقلب التدفقات النقدية وإدارة الأرباح ، أما العلاقة بين الرافعة المالية وإدارة الأرباح فهي علاقة سلبية.

وركزت دراسة (Fatma and Chychty, 2011) على العلاقة بين هيكل الملكية وسياسة التمويل والتدفقات النقدية الحرة ، وأجريت الدراسة على ٣٥ شركة مدرجة فى سوق تونس للأوراق المالية فى الفترة من ١٩٩٩ حتى ٢٠٠٨ ، مع استخدام نموذج جونز المعدل ، وتوصلت الدراسة إلى أن نسبة الرافعة المالية ونسبة ملكية المديرين لهما علاقة إيجابية مع التدفقات النقدية الحرة ، وأن تركيز الملكية ونسبة المساهمين المؤسسي لهما علاقة عكسية مع التدفقات النقدية الحرة .

كما قام (Lang et al., 1996) بدراسة على ١٤٢ شركة أمريكية فى الفترة من ١٩٧٠ حتى ١٩٨٩ ، وخلصت الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين نسبة الرافعة المالية والتدفقات النقدية الحرة . أما (Bukit & Iskandar, 2009) فقد درسا العلاقة بين تدفق النقدية الحر وإدارة الأرباح ولجنة التدقيق ، وجداً أن لجنة التدقيق هي مراجعة مستقلة تزيد من التدفقات النقدية الحرة، وتخفف من إدارة الأرباح ، وفى دراسة (Jones et al., 2001) أكدوا على العلاقة بين التدفق النقدي الحر وإدارة الأرباح . كما أكدوا على أنه توجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين بنود الإيرادات التقديرية والتدفقات النقدية الحرة.

ومن ناحية أخرى فإن المؤشر الأساسي لسياسة تقييم الأرباح الموزعة هو مقياس ما يسمى الرافعة المالية، وهى أيضا من العوامل المؤثرة على التدفقات النقدية الداخلة والخارجة وسلوك الإدارة في التقرير عن الأرباح وسياسات التمويل. وهناك دراسة قام بها عدد من الباحثين لإثبات

العلاقة بين تقلب التدفقات النقدية ومعدل الرافعة المالية^(١) على عينة من الشركات (Asif, Rasool & Kamal, 2011).

وبناء على الدراسات السابقة فقد اختار الباحث خاصية الحجم لاختبار أثر حجم الشركة على ممارسات إدارة الربحية في الشركات العاملة في البيئة المصرية، كما اختار حجم مكتب المحاسبة ومعدل الرافعة المالية ، كمتغيرات رقابية يمكن أن تؤثر أيضا على ممارسات إدارة الربحية.

٤/١- الإطار النظري :

تعددت المسميات للسلوك الانتهازي للإدارة بخصوص ممارساتها لإدارة الأرباح منها المحاسبة الاحتيائية (Aggressive Accounting) ، أو إدارة الأرباح (Earning Management) أو تمهيد الدخل (Income Smoothing) ، أو المحاسبة الإبداعية (Creative Accounting). (Naser, K & M. Pendlebury, 1992; Breton, G. & Taffler, 2005; Charles W. Mulford, 2002)

وترجع ممارسات إدارة الربحية لبداية الثمانينيات عندما واجهت الشركات مشكلات في فترات الركود، حيث كانت إدارات الشركات مطالبة بتحقيق مستويات عالية من الأرباح تفوق إمكانات الشركات التي يعملون بها، وفي نفس الوقت كانت السياسات المحاسبية والمعايير المحاسبية تسمح بوجود بدائل يمكن الاختيار من بينها، لذا لجأت إدارات الشركات لطرق احتيالية تسمح لها بالتنقل بين البدائل المختلفة لتعمد إظهار نتائج الأنشطة والمركز المالي بشكل محدد وللتأثير على سلوك المستثمرين والدائنين وغيرهم من متخذي القرارات.

(١) تعرف الرافعة المالية: بأنها مقدار الديون التي تستخدمها المنشأة لشراء المزيد من الأصول أو هي نسبة إجمالي الديون لإجمالي الأصول و إجمالي قيمة الشركة . الرافعة تعمل لتجنب استخدام الكثير من الأسهم لتمويل العمليات. فكمية زائدة من الرفع المالي يزيد من خطر الفشل، لأنه يجعل من الصعب تسديد الديون. يتم قياس صيغة الرافعة المالية كنسبة من إجمالي الديون إلى إجمالي الأصول. أو نسبة الديون إلى زيادات الأصول (مرجع). نسبة الرفع المالي هي نسبة الدين إلى حقوق الملكية أو نسبة الدين إلى نسبة حقوق المساهمين. وتحسب بقسمة مجموع الديون على حقوق المساهمين. يمكن الرجوع إلى :

١- فرد وستون ويوجين براجام ، التمويل الإداري ، ترجمة د. عبد الرحمن دعالة بيلة ، دار المريخ للنشر ، الرياض ، ١٩٩٣ ، ص ٢٢٩ .

٢- د. منير إبراهيم هندي، الإدارة المالية – مدخل تحليلي معاصر ، المكتب العربي الحديث ، الإسكندرية ، ١٩٩٧ ، ص ٥٨٦ .

وترتب على هذه الممارسات كثير من الأزمات المالية الكبرى التي كان لها تأثير واضح على مصداقية وعدالة القوائم المالية المنشورة، الأمر الذي ترتب عليه انهيار الكثير من الشركات، فقد انهارت عدة شركات عملاقة مثل شركات (Tyco, Mci, Enron&Worldcom) وغيرها من الشركات .

وأرجع الكثير من الباحثين مثل: (Amat & Goethorpe, 2005; Goncharov, 2005; Giroux, 2004) حدوث هذا الفشل لأسباب أهمها الممارسات المفرطة لإدارات هذه الشركات في إدارة أرباحها ، والتي وصلت أحياناً لحد التواطؤ كما في حالة شركة آرثر أندرسون، إضافة للإهمال من جانب شركات المراجعة في القيام بالعناية المهنية الواجبة عند مراجعة حسابات هذه الشركات.

ولذا فإدارة الأرباح هي أنشطة تستخدم من خلالها إدارة الشركة معرفتها بقواعد ومعايير المحاسبة لمعالجة الأرقام المسجلة في حسابات الشركة ، كما أنها عملية تلاعب بالأرقام المحاسبية ، فيتم اختيار بدائل مختلفة للقياس أو الإفصاح المحاسبي لإعداد وتوصيل معلومات محاسبية تقصد الإدارة من ورائها تحقيق أهداف محددة. وبالتالي فهي انحراف عن الممارسات المحاسبية القياسية للحصول على أرقام محاسبية متعمدة بقصد تحريف الدخل الحقيقي وممتلكات الشركة . ولهذا فبعض من النمو الظاهري في أرباح الشركات قد يرجع إلى ممارسات الأرباح وليس نتيجة نمو إقتصادي حقيقي. (Amat, mulford & Phillips, 2008; Healy & Wahlen, 1999; Indjejikian, 1999; Ratsula & Ollips, 2010)

لا شك أن الأرباح المعلنة من الشركات المساهمة ، وما تتضمنه من معلومات مختلفة تتعلق بالربحية والسيولة والمركز المالي ، لها انعكاسات هامة على توجهات المستثمرين وقراراتهم الاستثمارية المختلفة، ولذا فإن الممارسات المنحرفة التي تقوم بها إدارات هذه الشركات سيكون له آثاراً سلبية على درجة الوثوق في هذه المعلومات وبالتالي على القيمة السوقية لأسهم الشركة (Mckee, 2005; Healy & Wahlen, 1999) .

وبخصوص وسائل وأدوات إدارة الربحية ، فقد تضمنت الدراسات السابقة بعض هذه الوسائل، ومنها استخدام الإدارة المتعمد للتغير في الطرق المحاسبية، أو إعادة تصنيف بنود الإيرادات والمصروفات، وكذلك قيام الإدارة باختيار متعمد لتوقيت الاعتراف بالأحداث، أو لجوء الإدارة لتكوين المخصصات والاحتياطيات (Bitner&dolan,1996; VanPraag,2001)

وقد تتباين الدوافع التي تحرك الإدارة للقيام بممارسات إدارة الأرباح، فمن الصعب أن نفهم لماذا يلجأ المديرون لاختيار آليات معينة لإدارة الأرباح دون أن تتوافر دراسات عن دوافع الإدارة (Hagerman & Zmijewski ;1979).

والتأثير على الربحية نوعان: أحدهما يمكن وصفه بإدارة الأرباح الجيدة (Good Earning Management) وتترتب على قرارات اختيارية للإدارة تهدف للحفاظ على أداء مالي مستقر ، أما الثاني فيطلق عليها إدارة الأرباح السيئة (Bad Earning Management) وتتضمن ممارسات غير مقبولة لإخفاء أو تضخيم الربح الحقيقي، لذا فإدارة الأرباح تهدف لاستغلال المرونة التي تسمح بها السياسات المحاسبية وممارسة التقديرات الشخصية مما أدى لظهور ما يسمى بظاهرة إدارة الأرباح (Parfet,2000 ; Breton,G & Taffler,2005)

ويرى الباحث أن أي ممارسة لإدارة الأرباح تعتبر غير مقبولة من كافة الأطراف ، فهي تحيد عن السلوك المنضبط للإدارة والتزامها بالعرض العادل والسليم للقوائم المالية، كما أنها تمثل تشويها للأرقام المحاسبية وتضر في المدى البعيد بمصالح معظم الأطراف. والمفروض أن تعبر المعلومات المحاسبية المنشورة بعدالة وصدق ودون تحيز عن حقيقة المركز المالي ونتائج أنشطة الشركة، وفي هذا السياق أدان Arthur Levitt رئيس هيئة الأوراق المالية الأمريكية الأسبق عام ١٩٩٨ ممارسات إدارة الأرباح ودعا إلى أن تتغير ثقافة الشركات مع دعم أسس الحوكمة وزيادة فعالية لجان التدقيق لتلافي كل ممارسات إدارة الأرباح نظرا لما يترتب علي هذه الممارسات من نتائج سيئة (Levitt, 1998).

ويعتبر نموذج جونز - كما أشارت الدراسات السابقة - من أهم النماذج التي اعتمد عليها الباحثون لاستكشاف الشركات التي يحدث بها ممارسات إدارة الأرباح من خلال تحديد ما يسمى بالمستحقات الاختيارية وهي التي من خلالها تقوم الإدارة بممارسات إدارة الأرباح، وكما عرض الباحث تعددت الأبحاث التي تهتم بالربط بين خصائص الشركة وأثر هذه الخصائص على ممارسات إدارة الأرباح.

فقد أشار (McNichols, 2000) إلى وجود طريقتين يمكن من خلالهما قياس المستحقات الاختيارية بطريقة كمية تعتمد أصلا على نماذج مختلفة ، وتسمى الطريقة الأولى بطريقة المستحقات الكلية وهي تميز بين نوعين من المستحقات هما:

- المستحقات الاعتيادية أو الطبيعية ، أي التي تتحدد اقتصاديا بناء على عمليات فعلية دون تدخل الإدارة، وتنتج عن النشاط التشغيلي مثل عمليات البيع والشراء النقدية.

• المستحقات الاختيارية أو غير الطبيعية ، وهى التي من خلالها يمكن للإدارة أن تستخدمها لإدارة الأرباح من خلال التحكم في التقديرات المحاسبية واختيار السياسات المحاسبية التي تحقق أهدافها.

ويتطلب تقدير المستحقات الاختيارية بداية تقدير المستحقات الكلية، وكما أشارت الدراسات السابقة (Dechow, et al., 1995; Jones, 1991) أنه يمكن تقدير المستحقات الكلية وفقا لمدخلين، المدخل الأول يسمى مدخل الميزانية والمدخل الثاني يسمى مدخل التدفقات النقدية.

ويلاحظ أن المدخل الأول اعتمدت عليه كثير من الدراسات خاصة (Dechow, et al., 1995; Kotheri et al., 2005; DeAngelo, 1986) وذلك لاحتساب المستحقات الكلية، ويعتمد النموذج في هذه الحالة على مجموعة من المتغيرات تشمل التغير في الالتزامات المتداولة والتغير في الديون قصيرة الأجل والتغير فى النقدية ومسابهات النقدية ومصاريف إهلاك الأصول غير الملموسة.

أما المدخل الثاني . المسمى بمدخل التدفقات النقدية . فيعتمد على متغيرات مختلفة تماما تشمل صافى الربح التشغيلي والتدفق النقدي من العمليات التشغيلية.

وبعد تحديد المستحقات الكلية يمكن تقدير المستحقات الاختيارية باستخدام عدة نماذج من أهمها نموذج (Jones, 1991) ويعتبر النموذج الأكثر استخداما فى الدراسات فى مجال ممارسات إدارة الأرباح للفصل بين المستحقات الاختيارية وغير الاختيارية، على اعتبار أن المستحقات الاختيارية تمثل الجزء غير المتوقع من نشاط المنشأة والناجمة عن النشاط التشغيلي الطبيعي والتي يمكن استغلالها من جانب الإدارة للقيام بممارسات إدارة الأرباح.

وإضافة إلى طريقة المستحقات الكلية ظهرت طريقة أخرى تسمى طريقة المستحقات المحددة، وهى تعتمد على بنود محددة لتحديد المستحقات الاختيارية، وتحديد هذه البنود ينصب على البنود التي تمثل مطمعا للإدارة للقيام بممارسات إدارة الأرباح من خلال ما تتيحه من بدائل للقياس المحاسبي كطرق حساب الإهلاك وطرق تكوين مخصصات الديون المشكوك فيها.

ومن البحوث التي استخدمت طريقة المستحقات المحددة دراسة (Beneish, 1999) التي تضمنت ثمانية متغيرات تؤثر على قيام الإدارة بممارساتها لإدارة الأرباح وهى:

• متوسط فترة التحصيل كأداة لقياس متوسط فترة تحصيل الديون .

- مؤشر جودة الأصول : ويقاس بقسمة إجمالي الأصول غير المتداولة على إجمالي الأصول .
- مؤشر نسبة إجمالي هامش المساهمة .
- مؤشر نسبة النمو فى المبيعات : للتأكد من أن النمو فى المبيعات يزيد عن النمو فى الذمم المدينة .
- مؤشر المصروفات الإدارية والبيعية ، ويستخرج بقسمة إجمالي هذه المصروفات على مبيعات السنة الحالية للتحقق من أن المصروفات الإدارية والبيعية تغيرت بمعدل مقارب لنمو المبيعات سنوياً.
- مؤشر معدل الإهلاك.
- مؤشر معدل المديونية.
- مؤشر إجمالي المستحقات لإجمالي الأصول.

في حين حددت دراسات أخرى سبعة قيود ومحددات لإدارة الأرباح وهى: القرارات المحاسبية المتخذة مسبقا والمستثمر المؤسسي والتكاليف المترتبة على إدارة الأرباح ونوعية القطاع ومدى الثبات فى تطبيق السياسات المحاسبية وحجم الشركة ومستوى مكتب المراجعة . (Koch, 1981; Chung et al. 2002; Sweeny, 1994)

وقد أجمعت بعض الدراسات على ضرورة تطوير نموذج جونز بحيث يأخذ أداء الشركة في الماضي في الاعتبار ومن هذه الدراسات (Barth et al., 2001; Dechow et al., 1998) .

كما قام (Kothari et al., 2005) بدراسة ساهمت فى تطوير نموذج جونز ١٩٩٥ بحيث يأخذ أداء الشركة فى الاعتبار، واستخدم معدل العائد على الأصول لقياس الأداء وأسفرت نتائج البحث عن أن النموذج لديه قدرة أفضل في تقدير المستحقات الاختيارية بعد هذا التطوير .

وفى بحوث أخرى بخصوص العوامل المؤثرة فى سلوك الإدارة عند قيامها بممارسات إدارة الأرباح، قام (هويدى، ١٩٩٨) بدراسة استهدفت معرفة تأثير أربعة عوامل هي: حجم الشركة وربحية الشركة ونوعية القطاع الإقتصادى وهيكل الملكية. وبينت الدراسة أنه يوجد تأثير لربحية الشكة ولهيكمل الملكية على ممارسات إدارة الربحية . وفى دراسة (عقيل ، ٢٠٠٣) استخدم خمسة عوامل هي حجم الشركة وكثافة رأس المال والمدفوعات الضريبية ومستوى الأداء ونوع الملكية

وبينت الدراسة أن نوع الملكية ومستوى الأداء والمدفوعات الضريبية من العوامل المؤثرة على ممارسات إدارة الأرباح.

وقد استمرت جهود الباحثين لتحديد العوامل المختلفة المؤثرة على المستحقات الاختيارية ، والتي تمثل متغيرات قد تزيد من مستوى ممارسات إدارة الأرباح . وقد شملت هذه العوامل ما يلي: (Watts and Zimmerma, 1978; Fayoumi et al., 2010; Frankel et al., 2003; Salteh et al., 2011; Biurrun and Rudolf, 2010)

- نسبة المديونية.
- القيمة السوقية للسهم إلى القيمة الدفترية.
- حجم الشركة.
- العائد على حقوق المساهمين.
- عدد الأسهم المتداولة.
- حجم مكتب المحاسبة.
- التدفقات النقدية التشغيلية.
- معدل الرفع المالي.
- نصيب السهم من الأرباح الموزعة.

وفي دراسة أخرى (Luqman & Shahzad, 2012) ركزت على العلاقة بين إدارة الأرباح وضريبة الدخل ونسب الربحية ، وقد أجريت الدراسة على عدد ١٦٨ شركة مدرجة في سوق كراتشي للأوراق المالية في الفترة من ٢٠٠١ حتى ٢٠٠٧ وكان من نتائج عن هذه الدراسة وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين إدارة الأرباح وضريبة الدخل ونسب الربحية .

وبناء على الدراسات السابقة ، وفي ظل تعدد المتغيرات المؤثرة على ممارسات إدارة الربحية ، خاصة ما يرتبط منها بخصائص الشركة، فقد إختار الباحث حجم الشركة كمتغير أساسي لدراسة العلاقة بينه وبين ممارسات إدارة الربحية ، نظرا للندرة الشديدة في الدراسات التي اهتمت بهذا المتغير في البيئة المصرية، كما تم اختيار حجم مكتب المحاسبة ومعدل الرافعة المالية كمتغيرات رقابية يمكن أن تؤثر في العلاقة بين حجم الشركة وإدارة الأرباح .

ولإيضاح أهمية حجم الشركة كأحد المتغيرات المؤثرة على ممارسات إدارة الأرباح ، فقد قام (Watts & Zimmerman, 1978) بدراسة بينت أن الشركات الكبيرة الحجم تقل بها ممارسات إدارة الأرباح، ويرجع السبب إلى أنها معرضة بشكل أكبر لتحمل تكاليف سياسية وهذا يدفعها

أساساً لتدنية الأرباح حتى يتم تخفيض هذه التكاليف. وتوصلت دراسة أخرى لنفس النتائج (Meek et al., 2007) إلا أنها فسرتها بشكل مختلف ، وأرجعت ذلك إلى أن الشركات كبيرة الحجم بها مستوى عال من الرقابة على الأداء .

كما خلصت دراسة أخرى (Moses,1987) إلى نتائج عكسية أكدت على وجود علاقة إيجابية قوية بين حجم الشركة وإدارة الأرباح . وأكدت دراسة أخرى على نفس النتيجة (Fern & Brown,1994) وأرجعا ذلك إلى أن الشركات الكبيرة هي أكثر عرضة لتحمل التكاليف السياسية ، وبالتالي تسعى إدارات هذه الشركات إلى عدم إظهار حقيقة التقلبات في الدخل سواء كانت إيجابية أو سلبية لحماية الشركة من أي تكاليف سياسية يمكن أن تتعرض لها إضافة إلى محاولة إدارات هذه الشركات طمأنة المستثمرين .

ويعتبر حجم الشركة أحد العوامل الهامة التي لها تأثير كبير على ممارسات إدارة الأرباح، ويرجع ذلك إلى أن الدولة تختص الشركات كبيرة الحجم بأعباء إضافية تتناسب مع حجم أنشطتها أو أرباحها ، سواء فيما يتعلق بالأعباء الضريبية أو سياسات التوظيف وحقوق العاملين . (Kalra, et al., 2014; Soral & Kamra, 2013) . ولهذا اختار الباحث حجم الشركة كعامل لدراسة طبيعة علاقته بممارسات إدارة الأرباح في البيئة المصرية .

وبخصوص الرافعة المالية، هناك ندرة كبيرة في الدراسات التي تأخذ معدل الرافعة المالية كمتغير رقابي تبين أثر هذا المعدل على قوة العلاقة بين إدارة الأرباح وخصائص الشركة. إلا أن الدراسات التي تشير لوجود علاقة إيجابية أو سلبية بين معدل الرافعة المالية وإدارة الأرباح كانت هي الغالبة، وهذا يشير إلى أنها كمتغير رقابي يمكن أن يكون لها تأثير على العلاقة بين حجم الشركة وإدارة الأرباح .

ومن الدراسات التي تشير لوجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدل الرافعة المالية وإدارة الأرباح ما توصلت إليه دراسة (Weber, 2003) التي خلصت لوجود علاقة معنوية بين معدل الرافعة المالية وإدارة الأرباح، وأرجعت السبب إلى أن ارتفاع معدل الرافعة المالية يشير إلى اعتماد الشركة المتزايد على القروض كوسيلة لتمويل أنشطتها المختلفة، ولهذا تلجأ الإدارة - في هذه الحالة - إلى تغيير سياساتها المحاسبية كمحاولة لإظهارها في موقف أفضل للحصول على التمويل اللازم أو لتجنب فسخ أي تعاقدات سابقة. وهذا الرأي دعمته دراسة سابقة (Christie, 1990) عندما أكدت على أن الرافعة المالية تمثل أحد الدوافع القوية لاختيار السياسة المحاسبية.

وهذه النتيجة تتفق مع دراسة (Irina, 2011; Kate, 2005) التي اختبرت أثر الزيادة في معدل الرافعة المالية على إدارة الأرباح، وأعطت أهمية للتمييز بين الشركات التي لديها رافعة عالية وتلك التي لديها رافعة متزايدة، كان من نتائج الدراسة أن الرافعة المالية المتزايدة تزيد من تلاعب الإدارة في الأرباح كي تؤثر على التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية .

وهذا يختلف عن دراسة (Jelinek, 2007) التي خلصت إلى أن هناك علاقة عكسية بين الرافعة المالية وإدارة الأرباح، وأكدت الدراسة أن زيادة الرافعة يؤدي إلى انخفاض مستويات إدارة الأرباح. كما اشارت دراسة (Alsharairi & Salama, 2012) إلى وجود علاقة سلبية بين إدارة الأرباح والرافعة المالية أي أنه كلما زادت الرافعة المالية كلما انخفضت درجة قيام الإدارة بممارستها لإدارة الأرباح.

كما أكدت دراسة كل من (Asif, Ujah & Brusa, 2011; Rasool & Kamal, 2011) على أن العلاقة بين الرافعة المالية وإدارة الأرباح تعتبر سلبية، وأن الرافعة المالية لها تأثير عكسي على إدارة الأرباح في عينة من الشركات المسجلة في بورصة طهران.

ورغم أن هناك علاقة بين معدل الرافعة المالية وإدارة الأرباح وهذا ما أشارت إليه كثير من الدراسات السابقة التي أشار الباحث إليها ، إلا أن هناك ندرة في تناول معدل الرافعة المالية كمتغير رقابي قد يكون له تأثير على قوة العلاقة بين حجم الشركة وإدارة الأرباح. وقد اختار الباحث معدل الرافعة المالية كمتغير رقابي لقياس أثرها على قوة العلاقة بين حجم الشركة وإدارة الأرباح .

وبخصوص كيفية قياس معدل الرافعة المالية ، توجد طريقتان مستخدمتان على نطاق واسع لقياس مستوى الرافعة المالية وهما : القياس على أساس استخدام القيمة الدفترية للديون وحقوق الملكية أو القياس على أساس استخدام القيمة السوقية للديون وحقوق الملكية .

ويجب التأكيد على أنه لا يوجد قانون أو لائحة تحدد الكيفية التي ينبغي أن يقاس مستوى الرافعة المالية في ضوءها ، حيث تشير دراسة (Nwaeze, 2005; Jelinek et al., 2007) إلى أنه يمكن قياس الرافعة المالية بنسبة الديون طويلة الأجل إلى إجمالي القيمة الدفترية لحقوق الملكية والديون طويلة الأجل .

وهذه الطريقة هي الأكثر شيوعا واستخداما ويفضل استخدامها في الحالات التي تشمل فيها العينة شركات لديها قيمة دفترية سلبية لحقوق الملكية ، فالقيمة السلبية لحقوق الملكية ستسفر من ناحية أخرى عن مستوى رافعة مالية منخفضة (سلبية) رغم القيمة المطلقة للديون طويلة الأجل. لذلك يمكن أن تظهر الصيغة الأولى لحساب الرافعة المالية على النحو التالي:

الرافعة المالية = قيمة الديون طويلة الأجل / القيمة الدفترية لحقوق الملكية + الديون طويلة الأجل

أما الطريقة الثانية لقياس مستوى الرافعة المالية فتعتمد على قيم السوق ، مثل نماذج التقييم الموجودة في التمويل، والتي تستخدم نسب الرفع المالي كمدخلات تعتمد بصفة عامة على القيمة السوقية للديون وحقوق الملكية . (White et al. 2003)

وتعتبر القيمة السوقية لكل من الديون وحقوق الملكية متاحة أو يمكن تقديرها بسهولة . واستخدام القيم السوقية في هذه الحالة يمكن أن يجعل من المعدل أداة تحليلية أكثر فائدة إلا أنه - مع ذلك - قد يؤدي إلى نتائج متناقضة. فديون شركة ذات التصنيف الائتماني المنخفض قد يكون لها قيمة سوقية أقل بكثير من القيمة الظاهرة . لكن قد يسفر استخدام نسبة الديون على أساس القيمة السوقية إظهار مستوى "مقبول" من الرافعة المالية .

ويمكن استخدام المعدل على أساس القيمة السوقية جنباً إلى جنب مع معدلات الديون على أساس القيمة الدفترية ، بما يفيد في إمكانية القيام بالمقارنة بينهما كأدوات تحليل إضافية . ولهذا تكون الصيغة لحساب معدل الرافعة المالية في هذه الحالة كما يلي :

الرافعة المالية = القيمة الدفترية للديون طويلة الأجل / القيمة السوقية لحقوق الملكية

ونظراً لأن استخدام القيم السوقية يحقق تعبيراً أفضل عن مستويات الرافعة المالية ويجعل منها أداة تحليلية هامة تفيد في التعرف على كثير من المؤشرات ، ويحقق ربطاً بينها وبين أسعار الأسهم الحالية (White et al. 2003). لذا اختار الباحث طريقة القيم السوقية لحقوق الملكية بما يتسق مع الأبحاث في مجال التمويل .

وبخصوص حجم مكتب المحاسبة ، فتشير كثير من الدراسات منها (Nasuhiah et al., 1994; Ahmed & Mansor, 2009; DeAngelo, L. 1981) إلى وجود تأثير لشركات المحاسبة الكبرى (BIG 4) على ممارسات إدارة الأرباح، فلديها قدرات أعلى من غيرها في اكتشاف المستحقات الاختيارية . وقد تشير قوة التأثير إلى انه كمتغير رقابي يمكن أن يؤثر أيضاً على العلاقة بين حجم الشركة وإدارة الأرباح .

كما أكدت دراسة (Nasuhiah et al., 1994; Ahmed & Mansor, 2009) على وجود علاقة بين عدة متغيرات منها حجم مكتب المحاسبة وإدارة الأرباح. وكذلك دراسة (DeAngelo, 1981) التي أكدت على أن مكاتب المحاسبة الكبرى أي (Big 4) تقوم بمستوى أفضل للتحقق من دقة واتساق البيانات، وأكدت دراسة (Chung, R., Firth, M. & Kim J.

(B.,2005) نفس النتيجة وذكرت أن مكاتب المحاسبة الكبرى بما فيها (4 Big) أكثر يقظة لاكتشاف المستحقات الاختيارية وبالتالي الكشف عن ممارسات إدارة الأرباح.

إلا أن دراسة (Piot, & Janin, 2007) تشير إلى أنه لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين وجود مدقق حسابات "كبير" والمدققين الآخرين في علاقتهم باكتشاف المستحقات غير الطبيعية.

٢- الدراسة التطبيقية :

ويتناول فيها الباحث فروض الدراسة ومتغيرات الدراسة ونموذج الدراسة ومجتمع وعينة الدراسة على النحو التالي :

١/٢- فروض الدراسة:

في ضوء الدراسة النظرية السابقة يمكن ترتيب فروض البحث كما يلي :

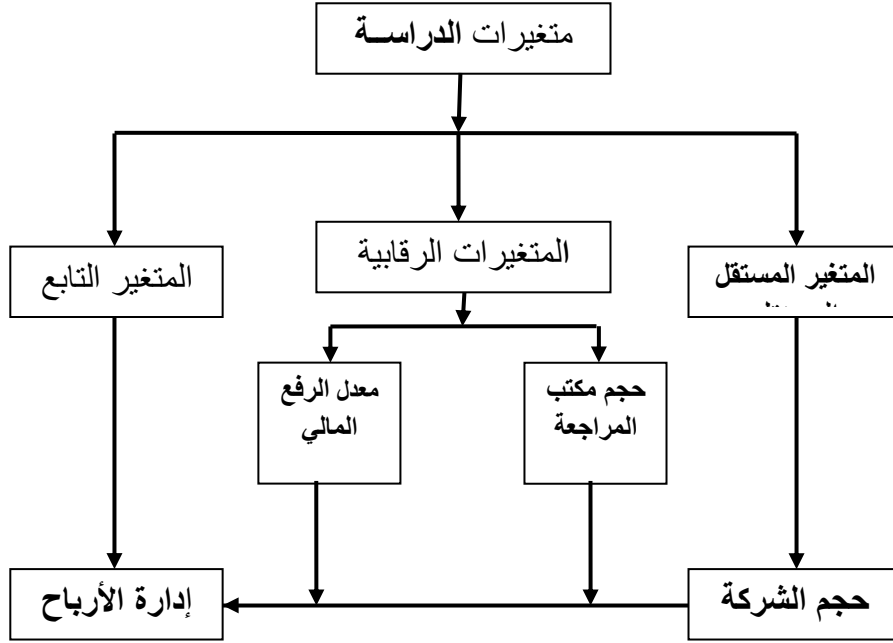
الفرض الرئيسي: توجد علاقة معنوية بين حجم الشركات المقيدة في البورصة المصرية وإدارة الأرباح.

الفرض الثاني: تختلف العلاقة بين حجم الشركة وإدارة الأرباح باختلاف درجة الرفع المالي.

الفرض الثالث: تختلف العلاقة بين حجم الشركة وإدارة الأرباح باختلاف حجم مكتب المحاسبة.

٢/٢ - متغيرات الدراسة:

تتضح متغيرات الدراسة من الشكل التالي:



شكل رقم (١) النموذج المفترض للعلاقة بين متغيرات الدراسة

- المتغير المستقل: حجم الشركة (SIZE) ويقاس بلوغاريتم إجمالي الأصول.
(Moses, 1987; Fern & Brown, 1994; Koch, 1981; Chung, 2002)
- المتغير التابع: إدارة الأرباح (EM) تقاس وفقا لنموذج جونز المعدل، وتقاس بقيمة المستحقات التقديرية في السنة.
(Jones, 1991; Dechow, et al., 1995; Kotheri et al., 2005; Beneish, 1999)
- المتغيرات الرقابية: وتشمل متغيرين هما:
 - حجم منشأة مراجعة الحسابات، و يقاس بمتغير وهمي كما يلي:
 - شريك للمكاتب الكبرى (BIG 4) = ١
 - أخرى = صفر.
- (Nasuiyah et al., 1994 ; Ahmed & Mansor, 2009)
- معدل الرفع المالي ، ويقاس بنسبة إجمالي الديون إلى إجمالي الأصول.
(Nwaeze, et al., 2005; Jelinek, 2007)

٣/٢- نموذج الدراسة:

١/٣/٢- قياس إدارة الأرباح:

لقياس إدارة الأرباح خلال فترة ثلاث سنوات لعدد ٣٠ شركة مسجلة في البورصة المصرية سيتم استخدام نموذج جونز المعدل (Dechow, 1995; Jones, J., 1991) وهو يقوم على أساس حساب المستحقات الاختيارية كدليل على قيام الشركة بممارسة إدارة الأرباح ويتم احتسابها وفقا للخطوات التالية:

النموذج الأساسي :

$$EM = B0 + B1 \text{ Size} + B2 \text{ Big 4} + B3 \text{ Lev} + E$$

حيث إن:

EM = تشير إلى إدارة الأرباح وتتمثل في بواقي النموذج رقم (١)

Size = تشير إلى حجم الشركة (تقاس بلوغاريتم إجمالي الأصول)

Big4 = تشير إلى حجم أو مستوى مكتب المحاسبة. يأخذ القيمة (١) للشركات الأربع الكبار والقيمة (٠) للمكاتب بخلاف الأربعة الكبار.

Lev = تشير إلى معدل الرافعة المالية ، وتحسب بقسمة إجمالي الالتزامات على إجمالي الأصول (Nwaeze et al. 2005; Jelinek, 2007)

ويتم استخدام النماذج التالية لاختبار الفروض :

أ- نموذج اختبار الفرض الأول (الفرض الرئيسي) أي العلاقة بين حجم الشركة وإدارة الأرباح .

$$EM = B0 + B1 \text{ Size}$$

ب- نموذج اختبار الفرض الثاني (الفرض الرقابي) أي قياس اثر معدل الرافعة المالية على العلاقة بين حجم الشركة وإدارة الأرباح .

$$EM = B0 + B1 \text{ Size} + B3 \text{ Lev} + E$$

ج- نموذج اختبار الفرض الثالث (الفرض الرقابي) أي قياس اثر حجم مكتب المراجعة على العلاقة بين حجم الشركة وإدارة الأرباح .

$$EM = B0 + B1 \text{ Size} + B2 \text{ Big 4} + E$$

٢/٣/٢ - قياس المستحقات الكلية : (Beneish, 1999; Savov, 2006; Biao, et al., 2002)

يتم تقدير المستحقات الكلية اعتماداً على منهج التدفقات النقدية خلال سنوات الدراسة ٢٠٠٨ ، ٢٠٠٩ ، ٢٠١٠ من خلال النموذج التالي:

$$TAC_{i,t} = NI_{i,t} - CFO_{i,t} \quad \dots (1)$$

حيث إن:

$TAC_{i,t}$ = المستحقات الكلية للشركة i الفترة خلال t .

$NI_{i,t}$ = صافي الربح التشغيلي للشركة i الفترة خلال t .

$CFO_{i,t}$ = التدفق النقدي من العمليات التشغيلية للشركة i الفترة خلال t .

٢/٣/٣- قياس المستحقات غير الاختيارية:

يتم تقدير معاملات النموذج الذي سيتم من خلاله معادلة الانحدار التالية والتي تتم لمجموعة شركات العينة في كل سنة على حدة، وذلك وفقاً للنموذج التالي: (Dechow, et al., 1995; Jones, 1991; McNichols, 2000; Benesh, 1999)

$$TACC_{i,t} / A_{i,t-1} = \alpha_1 (1/A_{i,t-1}) + \alpha_2 (\Delta REV_{i,t} - \Delta REC_{i,t}) / A_{i,t-1} + \alpha_3 PPE_{i,t} / A_{i,t-1} + E_{i,t} \quad \dots (2)$$

حيث:

$TACC_{i,t}$ = المستحقات الكلية للشركة (i) الفترة في (t) .

$\Delta REV_{i,t}$ = التغير في إيرادات الشركة (i) الفترة في (t) .

$\Delta REC_{i,t}$ = التغير في حسابات الشركة تحت التحصيل (i) الفترة في (t) .

$PPE_{i,t}$ = العقارات والممتلكات والآلات للشركة (i) الفترة في (t) .

$A_{i,t-1}$ = إجمالي أصول الشركة (i) عند نهاية الفترة $(t-1)$.

$E_{i,t}$ = بواقي النموذج

ويتم استخدام بواقي النموذج للتعبير عن ممارسة الشركة لإدارة الأرباح في النموذج الأساسي للبحث.

٤/٢ - مجتمع وعينة الدراسة :

(المومنى ، ٢٠٠٦؛ Yoon et al., 2006; Jones, 1995; Dechow, et al., 1995)

يتكون مجتمع الدراسة من جميع الشركات المساهمة المدرجة فى البورصة المصرية، وتشمل العينة الإحصائية فى هذه الدراسة عدد ٣٠ شركة مساهمة مصرية ، وتم أخذ البيانات من التقارير المالية لهذه الشركات على مدار ثلاث سنوات متتالية هى ٢٠٠٨/٢٠٠٩/٢٠١٠ على التوالي، واعتمد الباحث على هذه البيانات فى تقدير النماذج واختبار الفروض . وقد روعي فى اختيار هذه الشركات ما يلى :

- أ- شمول عينة البحث لكافة قطاعات الاقتصاد .
 - ب-استبعاد الشركات التي لا يتوافر بياناتها بشكل كامل ، من خلال بيانات البورصة المصرية .
 - ج- الابتعاد عن فترات الكوارث والأحداث الكبيرة التي حدثت عام ٢٠١١ (أحداث ٢٥ يناير) للابتعاد عن الأحداث الخارجية المؤثرة على نتائج أعمال الشركات.
 - د- عدم حدوث إجراءات غير عادية على نشاط الشركة كالاندماج أو تجزئة السهم ، نظرا لتأثير هذه العمليات على احتساب متغيرات الدراسة .
 - هـ- الانتظام في نشر القوائم المالية خلال فترة الدراسة .
- ويبين الجدول التالي أسماء الشركات التي تمثل عينة الدراسة .

جدول رقم (١) شركات عينة الدراسة

م	اسم الشركة	قطاع النشاط
١	الشركة العربية لمنتجات الألبان	أغذية ومشروبات
٢	الدلتا للسكر	أغذية ومشروبات
٣	الشركة الدولية للمحاصيل الزراعية	أغذية ومشروبات
٤	شركة مطاحن ومخابز شمال القاهرة	أغذية ومشروبات
٥	شركة سماد مصر (إيجيفرت)	كيماويات
٦	كفر الزيات للمبيدات والكيماويات	كيماويات
٧	شركة مصر لصناعة الكيماويات	كيماويات
٨	شركة النساجون الشرقيون	منتجات منزلية وشخصية

م	اسم الشركة	قطاع النشاط
٩	شركة جولدن تكس للأصواف	منتجات منزلية وشخصية
١٠	الشركة المصرية لمدينة الإنتاج الإعلامي	إعلام
١١	شركة راية القابضة للتكنولوجيا والاتصالات	تكنولوجيا
١٢	الشركة المصرية الدولية للصناعات الدوائية (إبيكو)	رعاية صحية وأدوية
١٣	مستشفى النزهة الدولي	رعاية صحية وأدوية
١٤	شركة مينا فارم للأدوية والصناعات الكيماوية	رعاية صحية وأدوية
١٥	شركة الكابلات الكهربائية المصرية	خدمات ومنتجات صناعية وسيارات
١٦	شركة جلاكسو سيمنكيلين	رعاية صحية وأدوية
١٧	شركة النصر لصناعة المحولات والمنتجات الكهربائية	خدمات ومنتجات صناعية وسيارات
١٨	شركة أسيوط الإسلامية الوطنية للتجارة والتنمية	موزعون وتجارة جملة
١٩	الشركة المالية والصناعية المصرية	كيماويات
٢٠	شركة أسمنت سيناء	تشبيد ومواد البناء
٢١	ليسيكو مصر	التشييد ومواد البناء
٢٢	شركة جهينة للصناعات الغذائية	أغذية ومشروبات
٢٣	شركة آسيك للتعددين	موارد أساسية
٢٤	شركة الورق للشرق الأوسط (سيمو)	موارد أساسية
٢٥	شركة رواد مصر للاستثمار السياحي	سياحة وترفيه
٢٦	شركة شارم دريمز للاستثمار السياحي	سياحة وترفيه
٢٧	المصرية للأغذية - بسكو مصر	أغذية ومشروبات
٢٨	غاز مصر	مرافق
٢٩	شركة جنوب الوادي للأسمنت	تشبيد ومواد البناء
٣٠	الشركة العربية للمحاسب	تشبيد ومواد البناء

وقد اعتمد الباحث على المعلومات المستخرجة من التقارير المالية للشركات المساهمة المدرجة بالجدول السابق سواء من القوائم المالية الأساسية أو الملاحظات الإضافية أو الملاحق، وتم الحصول على هذه البيانات بالرجوع إلى المواقع الرسمية للبورصة المصرية.

٥/٢- نتائج الدراسة:

١/٥/٢- اختبار الفرضيات وعرض النتائج:

يتضمن هذا الجزء عرضاً لنتائج الدراسة الميدانية ، التي هدفت إلى اختبار العلاقة بين حجم الشركة وممارسات إدارة الأرباح في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية وقد شملت فروض الدراسة فرضاً واحداً رئيسياً ، إضافة إلى فرضين فرعيين هما معدل الرافعة المالية وحجم مكتب المحاسبة. وفيما يلي بيان لكل فرضية وطريقة الاختبار الإحصائية المناسبة ونتائج هذا الاختبار:

جدول (١)

بيانات النموذج الأساسي للدراسة

Model Summary^b

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.242 ^a	.059	.026	.97030101

a. Predictors: (Constant), LevAssets, Big4, logAssets

b. Dependent Variable: Standardized Residual.

يوضح الجدول معنوية نموذج الانحدار عند مستوى ٥% ، وبلغ معامل التحديد -١% تقريباً ، ويرجع انخفاض هذا المعدل لطبيعة هذه النوعية من الأبحاث التي تعتمد على عدد قليل من المتغيرات. وهذا بسبب عدم توافر بيانات كافية ، إما بسبب عدم قيام كل الشركات بنشر كل بياناتها المالية بالتفصيل أو بسبب حرص الباحث على الابتعاد عن سنة ٢٠١١ وما بعدها ، فقد شهدت أحداثاً جوهرية يمكن أن تؤثر على دلالة متغيرات البحث كما أشار الباحث من قبل .

جدول (٢- أ)

البيانات الوصفية المتعلقة بمتغيرات الدراسة المستقلة

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
Unstandardized Residual	90	-.18763	.46328	.0000000	.11354545
Total Assets	90	31947	6057717	1111841.00	1238909.360
Lev Assets	90	.03	8.95	.6413	1.14076
Valid N (listwise)	90				

جدول (٢. ب)

البيانات الوصفية المتعلقة بمتغير حجم مكتب المحاسبة

Big4

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	0	87	96.7	96.7	96.7
	1	3	3.3	3.3	100.0
	Total	90	100.0	100.0	

يتضح من جدول (٢) مايلي :

- أن معظم الشركات المصرية تمارس إدارة الأرباح ، وإن كان بقدر ضئيل .
- أن معظم الشركات المصرية بنسبة ٩٦,٧% لا تعتمد في مراجعة تقاريرها المالية على مكاتب محاسبة كبيرة ، بينما نسبة ٣,٣% من شركات العينة يعتمد على مكاتب كبيرة .
- أن متوسط معدل الرافعة المالية لشركات العينة يصل لحوالي ٦٤,١% وهو معدل مرتفع نسبياً ، وقد يرجع إلى توسع هذه الشركات في الاعتماد على القروض كمصادر لتمويل أنشطتها . وهذا يشير إلى أن غالبية هذه الشركات تعمل في ظروف مخاطرة عالية (فرد ويستون ويوجين برجام ، ١٩٨١) .

- أن متوسط حجم الشركة ضمن شركات العينة يصل إلى ١١١١٨٤١ ، وأصغر شركة يبلغ حجمها ٣١,٩٤٧ ، بينما أكبر شركة تبلغ ٦٠٥٧٧١٧ . وهذا يشير إلى أن متوسط غالبية شركات العينة صغيرة نسبياً .

♦ اختبار الفرض الرئيسي : توجد علاقة معنوية بين حجم الشركات المقيدة في البورصة المصرية وإدارة الأرباح . يتم اختبار العلاقة وفقاً للمعادلة التالية :

$$EM = B0 + B1 \text{ size}$$

تم تحليل البيانات وحساب طبيعة العلاقة بين حجم الشركة وممارسات إدارة الأرباح ، كما يظهر من الجدول رقم (٣) :

جدول (٣)

يوضح العلاقة بين حجم الشركة وإدارة الأرباح

Coefficients^a

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
	B	Std. Error	Beta		
(Constant)	.022	.125		.175	.861
logAssets	-.004	.022	-.019	-.176	.860

a. Dependent Variable: Unstandardized Residual

يتضح من بيانات جدول (٣) ما يلي:

لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم الشركة وإدارة الأرباح، ورغم أن حجم الشركة غير مرتبط إحصائياً بإدارة الأرباح ، إلا أن إشارته سالبة وهذا يعني أن كبر حجم الشركة يتناسب عكسياً مع إدارة الأرباح. بمعنى أن الشركات الصغيرة ليس لديها نظم رقابية قوية عكس الشركات الكبيرة ، بما يجعلها تميل إلى ممارسة إدارة الأرباح بشكل أكبر من الشركات الكبيرة .

وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (Kamarudin et al., 2003) أجريت على عينة من ٢٠٠ شركة المقيدة في بورصة كولا لمبور في ماليزيا ، ودراسة (هويدى، ١٩٩٨) فقد أشارت الدراسات لوجود علاقة عكسية بين حجم الشركة وإدارة الأرباح، حيث تتجه الشركات الصغيرة لممارسات إدارة الأرباح بشكل أكبر من الشركات الكبيرة. وقد يرجع ذلك لوجود رقابة قوية في الشركات الكبيرة،

سواء من خلال نظم الرقابة الداخلية ووجود إدارات للمراجعة الداخلية، أو من جانب الجهات الحكومية والمجتمع بصفة عامة.

وتختلف هذه النتيجة عن دراسة (جهماني، ٢٠٠١) التي أجريت على عدد ٦٠ شركة من الشركات المقيدة في البورصة الأردنية، كما تختلف أيضاً مع دراسة (Ripain and Hussin, 2003) والتي أجريت على ٩٢ شركة مقيدة في بورصة كوالالمبور وكانت النتائج تشير لوجود ظاهرة إدارة الأرباح إلا أن النتائج أشارت الى عدم وجود ارتباط بين حجم الشركة وإدارة الأرباح.

كما تختلف عن دراسة (Hajiyusoff, 2001) التي أجراها على ٢٩٨ شركة في سوق ماليزيا للأوراق المالية على أنه لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية على وجود اختلاف بين الشركات كبيرة الحجم أو صغيرة الحجم على ممارسات إدارة الأرباح، أي أن إدارة الأرباح لا ترتبط بحجم الشركة.

كما تختلف من زاوية أخرى عن دراسة (Spyros, 2004) التي أكدت على أن الشركات بأحجامها المختلفة تمارس إدارة الأرباح، فالشركات الكبيرة تحاول تضخيم أرباحها للحصول على التمويل اللازم، والشركات الصغيرة تقوم بتخفيض أرباحها لتخفيض الضرائب.

♦ **اختبار الفرض الثاني:** تختلف العلاقة بين حجم الشركة وإدارة الأرباح باختلاف درجة الرفع المالي. لاختبار هذا الفرض تمت إضافة متغير الرافعة المالية على النموذج الأساسي كما يلي:

$$EM = B0 + B1 \text{ size} + B3 \text{ Lev} + e$$

جدول (٤)

يوضح تأثير الرافعة المالية على قوة العلاقة بين حجم الشركة وإدارة الأرباح

Coefficients^a

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.	
	B	Std. Error	Beta			
1	(Constant)	.098	.129		.756	.452
	log Assets	-.015	.022		-.660	.511
	LevAssets	-.022	.011		-1.964	.053

a. Dependent Variable: Unstandardized Residual

يتضح من هذا الجدول أن متغير الرافعة المالية له تأثير جوهري ومعنوي (عند مستوى ١٠%) علي العلاقة بين حجم الشركة وإدارة الأرباح وهذا التأثير عكسي (لأنه بالسالب) ويتضح ذلك من زيادة معامل الانحدار من -١% إلي ٢,١%. وهذا يعنى أن ارتفاع معدل الرافعة المالية يضعف من قوة العلاقة بين حجم الشركة وإدارة الأرباح ، وتزيد قوة هذه العلاقة مع انخفاض معدل الرافعة المالية . فانخفاض معدل الرافعة المالية يجعل الشركات كبيرة الحجم تميل بشكل أكبر لإدارة الأرباح .

♦ **اختبار الفرض الثالث :** تختلف العلاقة بين حجم الشركة وإدارة الأرباح باختلاف حجم مكتب المحاسبة. ولاختبار هذا الفرض تم إدراج متغير حجم المكتب مع النموذج الأساسي كما يلي :

$$EM = B0 + B1 \text{ size} + B2 \text{ Big 4}.$$

جدول (٥)

يوضح تأثير حجم مكتب المراجعة على قوة العلاقة بين حجم الشركة وإدارة الإرباح

Coefficients^a

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
	B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	.015	.125	.121	.904
	logAssets	-.002	.022	-.011	.921
	Big4	-.081	.069	-.125	-1.169

a. Dependent Variable: Unstandardized Residual

يتضح من نتائج التحليل الإحصائي أن متغير حجم مكتب المراجعة قد أدى إلي ارتفاع معامل الانحدار ، وهذا يشير لتأثير إيجابي لحجم مكتب المحاسبة على العلاقة بين حجم الشركة وإدارة الأرباح ، حيث أن مكتب المحاسبة يحسن من قوة العلاقة لكنه ليس ذو دلالة إحصائية .

♦ **اختبار التأثير المزدوج للمتغيرين الرقابيين :**

وبعد النتائج السابقة يثار تساؤل منطقي ، فقد أسفرت نتائج التحليل عن وجود تأثير للمتغيرين الرقابيين بدرجات متفاوتة على العلاقة بين حجم الشركة وممارسات إدارة الأرباح ، لهذا كان من المناسب دراسة التأثير المزدوج لكل من المتغيرين الرقابيين أي معدل الرافعة المالية التي

لها تأثير سلبي على العلاقة بين حجم الشركة وإدارة الأرباح ، وحجم مكتب المحاسبة الذي له تأثير إيجابي على هذه العلاقة.

ولاختبار هذا التأثير المزدوج للمتغيرين الرقابيين يتم إضافة المتغير الرقابي الأول وهو معدل الرافعة المالية ، والمتغير الرقابي الثاني وهو حجم مكتب المحاسبة للنموذج الأساسي على النحو التالي :

$$EM = B0 + B1 \text{ size} + B2 \text{ Big 4} + B3 \text{ Lev} + e$$

جدول (٦)

يوضح تأثير متغيري الرافعة المالية و حجم مكتب المراجعة على قوة العلاقة بين حجم الشركة وإدارة الإرباح

Coefficients^a

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.	
	B	Std. Error	Beta			
1	(Constant)	.091	.129		.705	.482
	logAssets	-.013	.022	-.063	-.587	.559
	LevAssets	-.022	.011	-.213	-1.975	.051
	Big4	-.082	.068	-.126	-1.199	.234

a. Dependent Variable: Unstandardized Residual

يتضح من هذا الجدول أن متغير الرافعة المالية فقط له تأثير جوهري ومعنوي (عند مستوى ١٠%) على العلاقة بين حجم الشركة وإدارة الأرباح وهذا التأثير عكسي (لأنه بالسالب) ، بينما متغير حجم مكتب المراجعة لا يوجد له تأثير جوهري . حيث يلاحظ أن معامل الارتباط قد تحسن من -١% وأصبح ٢,٦% .

النتائج :

- ١- تشير نتائج تحليل البيانات إلى انتشار ظاهرة إدارة الأرباح في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية ، فتصبح أسعار الأسهم في البورصة غير معبرة عن الواقع ، وهذا يضر بمصالح كافة الأطراف المهتمة بالمعلومات المحاسبية .
 - ٢- كما أظهرت النتائج وجود علاقة سلبية بين حجم الشركة وإدارة الأرباح ، وهذا يشير إلى أن حجم الشركة يتناسب طردياً مع ممارسات إدارة الأرباح، فكلما زاد الحجم زادت ممارسات إدارة الأرباح في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية .
 - ٣- أما بخصوص المتغير الرقابي الأول أي معدل الرافعة المالية، فقد أظهر التحليل أن متغير الرافعة المالية قد أدى إلى ارتفاع معامل الانحدار ، بما يشير إلى أنه يزيد من قوة العلاقة بين حجم الشركة وإدارة الأرباح ، إلا أن تأثيره عكسي ، بمعنى أن انخفاض معدل الرافعة المالية يؤدي إلى زيادة قوة هذه العلاقة.
 - ٣- يتضح من النتائج أن متغير حجم مكتب المراجعة قد أدى إلى انخفاض معامل الانحدار ، وهذا يشير لتأثير سلبي لحجم مكتب المحاسبة على العلاقة بين حجم مكتب المحاسبة وإدارة الأرباح ، إلا أنه ليس ذو دلالة إحصائية .
- ### التوصيات :

في ضوء النتائج السابقة يوصى الباحث بما يلي :

- ١- إنشاء جهة رقابية أعلى تتبع أحد الأجهزة الرقابية في الدولة ، تكون مهمتها التحقق من التزام الشركات المصرية بسياسات محاسبية واضحة وثابتة عاماً بعد آخر ، والتأكد من اهتمام هذه الشركات بإنشاء إدارات للمراجعة الداخلية ، وأنها تمارس مهامها بشكل كفاء وفعال للتحقق دوماً من دقة وموثوقية البيانات ، وأن الإدارة لا تتدخل بأي طريقة للتأثير على البيانات المنشورة.
- ٢- إنشاء أجهزة رقابية فرعية على مستوى كل قطاع من قطاعات الشركات المقيدة بالبورصة ، لكي تتمكن من إجراء رقابة نوعية ، لتسهيل عمل الجهاز الرقابي المركزي المقترح في التوصية الأولى .
- ٣- أن تلزم البورصة الشركات المقيدة بها بإدراج تقرير الجهة الرقابية المقترحة في التوصية رقم (١) ضمن تقريرها المالي المنشور دورياً ، بما يفيد خلو تقريرها المالي من آثار ممارسات إدارة الأرباح .

٤- أن يكون التركيز في التدقيق والمراجعة على الشركات الكبيرة للتحقق من خلو تقاريرها المالية من ممارسات إدارة الأرباح ، لأنها الأكثر ميلا لإدارة الأرباح أكثر من الشركات الصغيرة .

٥- أن يكون التركيز أيضا في التدقيق والمراجعة على الشركات التي يكون معدل الرافعة لديها منخفض لأنها أكثر ميلا لإدارة الأرباح كما بينت نتائج الدراسة .

مقترحات لأبحاث تالية :

١- يوصى الباحث بضرورة وجود دراسات أخرى في البيئة المصرية تهدف للتوسع في حصر ودراسة المحددات والعوامل المؤثرة في ممارسات إدارة الأرباح في الشركات المقيدة في البورصة المصرية ، لاستكشاف أكثر المحددات تأثيرا على سلوك الإدارة الإنتهازي في مجال إدارة الأرباح.

٢- كما يوصى الباحث بإجراء دراسات مقارنة للعوامل والمحددات المؤثرة الموجودة في البيئة المصرية وتلك الموجودة في بلدان أخرى ، ذات خصائص متشابهة ، مع دراسة أسباب الاختلاف واقتراح طرق تقادى السلوك الإنتهازي للإدارة .

المراجع

أولاً : المراجع العربية:

- المومني، محمد (٢٠٠٦)، تحليل وتقييم ممارسات الإدارة في استغلال المرونة المتاحة بالمعايير المحاسبية لإدارة الأرباح ومدى وعي المستثمرين لها، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة عمان العربية، الأردن .
- جهماني، عمر عيسى (٢٠٠١)، "سلوك تمهيد الدخل في الأردن" ، ٤(١)، المجلة العربية للمحاسبة ، عمان ، ١٤٢-١٠٤ .
- موسى، حمدان علام (٢٠١١)، "دور التدقيق الداخلي في التنبؤ بالأزمات المالية" ، بحث مقدم للمؤتمر السابع : تداعيات الأزمة المالية العالمية على منظمات الأعمال، جامعة الزرقاء ، الأردن .
- حماد، طارق عبد العال (٢٠٠٥)، حوكمة الشركات، المفاهيم، المبادئ، التجارب، الدار الجامعية، الإسكندرية.
- وستون، فرد، برجام، يوجين (١٩٩٣)، التمويل الإداري، ترجمة د. عبد الرحمن دعالة بيبة، أ. عبد الفتاح السيد النعماني، دار المريخ للنشر، الرياض.
- هندي، منير إبراهيم (١٩٩٧)، الإدارة المالية : مدخل تحليلي معاصر، المكتب العربي الحديث ، الإسكندرية.
- هويدي، علي محمد حسن (١٩٩٨) ، "دراسة اختباريه لبعض محددات تمهيد الدخل في الشركات المساهمة الكويتية" ، الإدارة العامة، المجلد الثامن والثلاثون، العدد الثاني، الرياض، ٣٧٣-٤١٣ .

ثانياً : المراجع الأجنبية:

- Amat, O. and Gowthorpe , C. (2005), "Creative Accounting: Some Ethical Issues of Macro – and Micro – Manipulation", working paper series: **Available from www.ssrn.com** .
- Amat, O., Blake, J., and Dowds, J. (1999), "The Ethics of Creative Accounting. Retrieved from Department of Economics and Business", UPF website: **http://www.econ.upf.edu/docs/papers/downloads/349.pdf**
- Ashari, Chye Koh, Leng Tan, and Har Wong (1994), "Factors Affecting Income Smoothing Among Listed Companies in Singapore" **Accounting and Business Research**, 24(٢): 291-301.

- Asif, Aasia, Rasool, Waqas, and Kamal, Yasir (2011): "Impact of Financial Leverage on Dividend Policy: Empirical Evidence from Karachi Stock Exchange-listed Companies", **African Journal of Business Management**, 5(4):1312-1324.
- Al-Fayoumi, N., Abuzayed, B. and Alexander, D. (2010), "Ownership Structure and Earning Management in Emerging Markets: The case of Jordan", **International Research Journal of finance and Economics**, 38(1): 28-47.
- Barth, M., Cram, D. and Nelson, K. (2001), "Accruals and the Prediction of Future Cash Flows". **The Accounting Review**, 76(1): 27-58.
- Beatty, A. and J. Weber, (2003), "The Effects of Dept Contracting on Voluntary Accounting Method Changes", **The Accounting Review**, 78(2):119-142.
- Belkaoui, A. and R. Picur D. (1984), "The Smoothing of Income Numbers: Some Empirical Evidence on Systematic Differences Between Core and Periphery Industrial Sectors", **Journal of Business Finance and Accounting**, 11(4) 545-572.
- Beneish, M. D. (2001), "Earnings management": A perspective, **Managerial Finance**, 27 (12): 3-17.
- Bhundia, A. (2012), "A Comparative Study Between Free Cash Flows and Earnings Management". Working paper: **Available at <http://ssrn.com/abstract>** .
- Bitner, L. N. and Dolan R. C. (1996), " Assessing the Relationship Between Income Smoothing and the Value of the Firm", **Quarterly Journal of Business and Economics** 35(1): 16-35.
- Bok Baik (2007), "Earnings Management in Takeovers of Privately Held Targets" : **rmorton @cob.fsu.edu**.
- **Breton, G. and Taffler (2005), "Creative Accounting and Investment Analyst Response"**, Institute of Chartered Accountants in England & Wales, 25(1): 98 -118.
- Christie, A. A. (1990), "Aggregation of test Statistics: An Evaluation of the Evidence on Contracting and Size Hypotheses", **Journal of Accounting and Economic**, 12:15-36.
- Chung, R., Firth, M.,and Kim J. B. (2005), "Earnings Management, Surplus Free Cash Flow, and External Monitoring". **Journal of Business Research**, 58 (6): 766–776.

- Commerford, B., Hermanson, D., Houston, R., and Peters, M. (2014), "Real Earnings Management: the Auditor's Perspective", Electronic Copy Available at : <http://ssrn.com/abstract=2384525>.
- DeAngelo, L. (1981), "Auditor Size and Audit Quality", **Journal of Accounting and Economics**, 3(3):183-199.
- Dechow, P., Kothari, S., and Watts, R. (1998), "The Relation between Earnings and Cash Flows", **Journal of Accounting & Economics**. 25: 133-168. v.70, n. 2, p. 193-225,1995.
- Dechow, P., Sloan R. and Sweeney A., (1995), "Detecting earnings management. "**The Accounting Review**",70 (2):193-225 .
- Demerjian, Peter, Lewis, Melissa, Lev, Baruch, and McVay, Sarah, (2010), "Managerial Ability and Earnings Quality": **Avialable online at www.ssrn.com**
- Fatma, B. M. and Chichti, J. (2011), "Interactions Between Free Cash Flow, Debt Policy and Structure of Governance: Three Stage Least Square Simultaneous Model Approach", **Journal of Management Research**, 3(2):1-34.
- Fern, Richard and Brown, Betty, C. (1994), "An Empirical Test of Politically-Motivated Income", **Journal of Applied Busniss Research**, volume, 10(1): 92-100.
- Fudenberg, D. and Tirole J. (1995), "A Theory of Income and Dividend Smoothing Based on Incumbency Rents", **Journal of Political Economy**, 103(1): 75-93.
- Goncharov, I. (2005),"**Earnings Management and its determinants: closing gaps in empirical accounting research**", Frankfurt, Germany": Peter Lang International Academic Publishers.
- Guidry, F., A. Leone and S. Rock. (1999), "Earnings-based bonus plans and earnings management by business unit managers", **Journal of Accounting and Economics** , 26(1): 113-142.
- Hagerman, R. and Zmijewski, M. (1979), "Some Economic Determinants of Accounting Policy Choice", **Journal of Accounting and Economics**, 1(2): 141-161.
- Haji, Yusoff (2001), "Empirical Study on the Relationship Between Income Smoothing and Shareholders Wealth Among Malaysian listed companies", **Master's thesis**, University Teknologi Mara.

- Healy, P. and Wahlen, J. (1999), "A Review of the Earnings Management Literature and Implications for Standard Setting" , **Accounting Horizons**, 13(4): 365-383.
- Hejazi, R. Zinat, A, Mehdi, S. and Fahime, E. (2011), "The Impact of Earnings Quality and Income Smoothing on the Performance of Companies Listed in Tehran Stock Exchange", **International Journal of Business and Social Science**, 17(2): 193-197.
- Indjejikian, R. (1999), "Performance Evaluation and Compensation Research: An Agency Perspective", **Accounting Horizons**, 13(2), 147-157.
- Irina, Z. (2010), "The Effect of Leverage Increases on Real Earnings Management", **Journal of Business and Economic Studies**, 19(1): 44-48.
- Jelinek, K. (2007), "The Effect of Leverage Increases on Earnings Management", **Journal of Business and Economic Studies**, 13(1):24-46.
- Jensen, M. (2001), "Value Maximisation †Stakeholder Theory, and the Corporate Objective Function", **European Financial Management**, 7(3): 297-317.
- Jones, Michael J. (2011), "**Creative Accounting Fraud and International Accounting Scandals**", John Willy & Sons, Inc, Canada.
- Kate, O. (2005), "The Effect of Large Leverage Increases on Opportunistic Behavior and Earning Management", **A dissertation Submitted in Partial Fulfillment of the Requirements for the degree of the Doctor of Philosophy**, University of Massachusetts.
- Kighir, A., Omar, N. and Mohamed, N. (2014), "Earnings management detection modeling: a methodological review", **World Journal of Social Science**, 4(1): 18-32.
- Kothari, S. P., Leone, A. J. and Wasley, C. E. (2005), "Performance Matched Discretionary Accruals", **Journal of Accounting and Economics**, 39(2): 163-197.
- Moses,O. D. (1987), "Income Smoothing Incentives: Empirical Tests Using Accounting Changes", **The Accounting Review**,62(2): 358-377.
- Mohamed, T., Faouzi, J. and Olfa, B. J. (2014), "The Interaction Between Environmental Accounting Practices and Earnings Management", **Journal of Business Studies Quarterly**, 5(3): 99-112.

- Mulford, C. W. and Comiskey, E. (2005), **creative cash flow Reporting : Uncovering sustainable Financial Performance**, John Wiley and Sons, New Jersey.
- Mulford, C. W., Comiskey, E. (2002), "The financial Numbers Game, **Detecting Creative Accounting Practices**", John Willy & Sons, Inc.
- Naser, K and M. Pendlebury (1992), "A Note on the use of Creative Accounting", **British Accounting Review**, 24(2): 111-118.
- Nakashima, M. (2014), "Earnings Quality and Internal Controls: Evidence from Japan", **The Committee for the Internationalization of Research Business Analysis Association**, Maruzen Planet, Tokyo.
- Nwaeze, E. T., S. Yang and J. Yin. (2005), "Accounting Information and CEO Compensation: The Role of Cash Flow from Operations in the Presence of Earnings", **Contemporary Accounting Research**, 23(2): 227-265.
- Omid, Akhgar M., (2012), "**Type of Earnings Management and the Effects Debt Contracts, Future Earnings Growth Forecast and sales Growth: Evidence from Iran**", School of Doctoral Studies, European Union Journal.
- Owens, E., Wu, J. S., and Zimmarman, J. L. (2013), "Business model Shocks and Abnormal accrual models", Available at: SSRN: <http://ssrn.com/abstract=2365304>.
- Piot, C. and Janin, R. (2007), "External auditors, audit committees and earnings management in France", **European Accounting Review**, 16 (2) 429–454.
- Ratsula, Olli Pekka, (2010), "**The Interplay between Internal Governance Structures, Audit Fees and Earnings Management in Finnish Listed Companies**", Master thesis, Aalto University.
- Saringat, S, Haron, R, and Tahir, H. (2013), "Income Smoothing and Islam: an Evidence from Malaysian Shariah Compliant Companies", **International Journal of Social Science and Humanity**, 3(2):160-162
- Savov, S. (2006), "Earnings Management, Investment, and Dividend Payments". Working paper, [available at: WWW.SSRN.COM](http://www.ssrn.com).
- Schipper, K. (1989), "Commentary on Earnings Management", **Accounting Horizons**, 3(1):91-102.
- Sekaran, Uma. (2010), "**Research Methods for Business - A SkillBuilding Approach**", 5th Ed. John Wiley and Sons.

- Shafer, W. E. (2015), "Ethical climate, social responsibility, and earnings management", **Journal of Business Ethics**, 126(1): 43-60.
- Shishido, Z. and Osaki, S. (2014), "Reverse engineering SOX versus J-SOX: a lesson in legislative policy", in Shishido, Z. (Ed.), **Enterprise Law: Contracts, Markets, and Laws in the USA And Japan**, Edward Elgar Publishing, Massachusetts, available at: <http://scholarship.law.Berkeley.edu/facpubs/567>.
- Sukeecheep, S., Yarram, S. and Al Farooque, O. (2013), "Earnings Management and Board Characteristics in Thai Listed Companies". **International Conference on Business, Economics, and Accounting**, Bangkok – Thailand.
- Tangjitpron, N. (2013), "The Role of Corporate Governance in Reducing the Negative Effect of Earning Management", **International Journal of economic and Finance**, 5(3):213-221.
- Uwuigbe, U., S. P. Daramola and O. Anjolaoluwa (2014), "The Effects of Corporate Governance Mechanisms on Earnings Management of Listed Firms in Nigeria", **Accounting and Management Information Systems**, 13(1): 159-174.
- Van, Praag B. (2001), "Earning Management : Empirical Evidence on Value Relevance and Income Smoothing" **Tinbergen Institute Research Series**, Netherland.
- Watts, R. L. and Zimmerman, J. (1978), Towards a Positive Theory of The Determination of Accounting Standards, **The Accounting Review**, 53(1): 112-134.
- Yoon, S. Miller and G. Jiraporn, P. (2006), "Earnings Management Vehicles for Korean Firms", **Journal of International Financial Management and Accounting**, 17(2): 85-109.